OIC/COMCEC/30-14/D(5)

الذكرى السنوية 30 للكومسيك

نبذة عن مجال التجارة

قام بإعدادها مكتب تنسيق الكومسيك

مكتب تنسيق الكومسيك

نوفمبر/ تشرين الثاني 2014

نبذة عن التعاون في مجال التجارة

تم إعداد هذه الوثيقة بمعرفة مكتب تنسيق الكومسيك بغية تقديم موجز حول التطورات التي شهدها مجال التجارة على الساحة العالمية، وداخل الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، وكذا بغية إبراز جهود التعاون التي بُذلت مؤخراً في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك.

وكما لا يخفى على أحد، تمثل التجارة الدولية حافزاً هاماً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتشير الأدلة إلى أن تعزيز التجارة الدولية يسهم في رفع مستويات المعيشة، ومعدلات الاستثمار، وفرص العمل داخل البلدان. فضلاً عن ذلك، ومن منظور العلاقات الدولية، تعتبر العديد من الدول التجارة الدولية وسيلة هامة لتعزيز انصهارها مع الدول الأخرى. وفي هذا الصدد، اتخذت العديد من البلدان خطوات هامة على طريق تشجيع المزيد من التجارة وتطوير بيئتها التجارية من خلال الإقبال على مبادرات متعددة الأطراف، أو إقليمية، أو ثنائية. ونتيجة لذلك، شهد حجم التجارة العالمية زيادة هائلة، كما تم إثراء التكوين السلعي للتجارة، وتحول توجهها نحو الدول النامية.

آخر المستجدات في التجارة العالمية

فيما بين عامي 2003 و2008، سجلت التجارة الدولية نمواً مهمًا، تلاه انخفاض هائل عام 2009، متبوعًا بتعافٍ بطئ منذ ذلك الحين. وبحسب منظمة التجارة العالمية، كان متوسط التجارة العالمية بين عامي 2003 و2008 يصل إلى 16.5%. وفي حين تعافت التجارة العالمية في عام 2010، واستمرت في الزيادة خلال العامين 2012 و 2013، كان التحسن بطيئاً، حيث أخفق في اللحاق بتوقعات النمو خلال مرحلة ما قبل الأزمة، ونتج ذلك عن الشكوك التي ثارت حول منطقة اليورو، وتباطؤ نمو الاقتصاد الصيني، والاضطرابات السياسية التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط.

شكل 1: إجمالي الصادرات والواردات العالمية خلال 1990 – 2013 (بالتريليون دولار أمريكي)

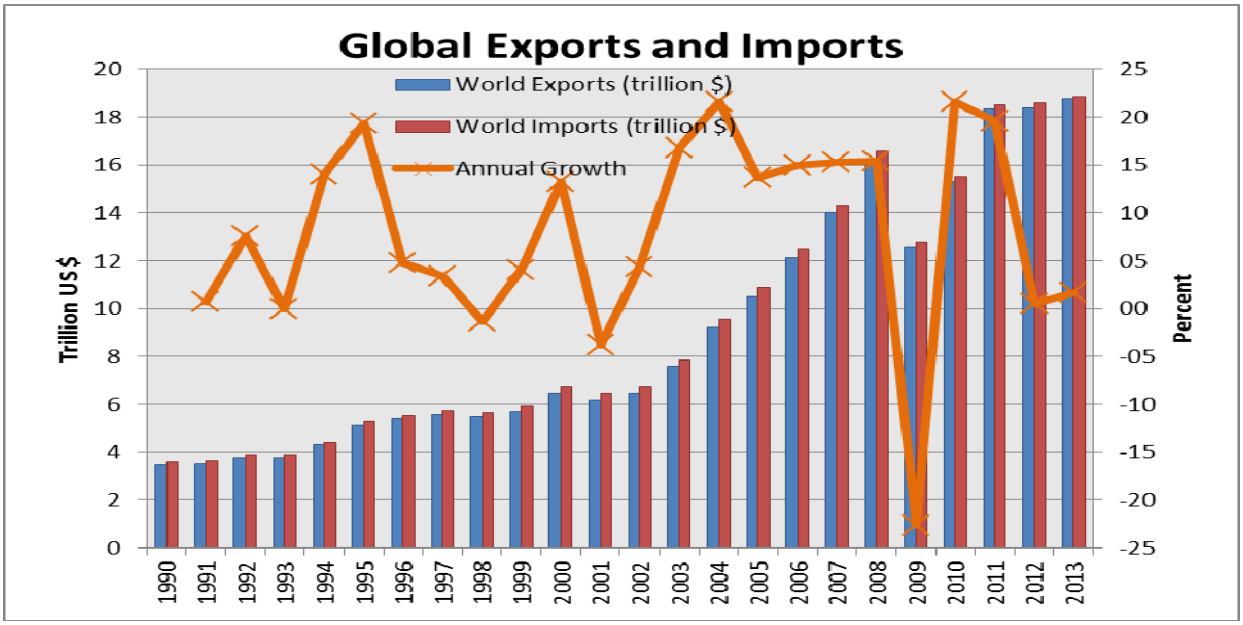

المصدر: منظمة التجارة العالمية، 2014

وعقب الانخفاض الحاد في أسعار السلع عام 2009 نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية، ارتفعت الأسعار ارتفاعاً حاداً يقترب من 26% في عامي 2010 و2011، إلا أنها انخفضت مرة أخرى في عامي 2012 و2013 بسبب تباطؤ الإنتاج العالمي في الأساس. وعقب الانخفاض الحاد في الأسعار الذي شهده عام 2009، سرعان ما انتعشت أسعار النفط وارتفعت بنسبة 31% في عام 2011. وفي عام 2012، قفز سعر برميل النفط ليصل إلى 111 دولار أمريكي للبرميل، إلا أن عام 2013 شهد انخفاضاً طفيفاً بنسبة ما يقرب من 1% في أسعار النفط والسلع غير الوقودية، وصل معه سعر برميل النفط إلى 109 دولار أمريكي (الشكل 2).

شكل 2: التطورات في مؤشرات أسعار السلع (100=2005)

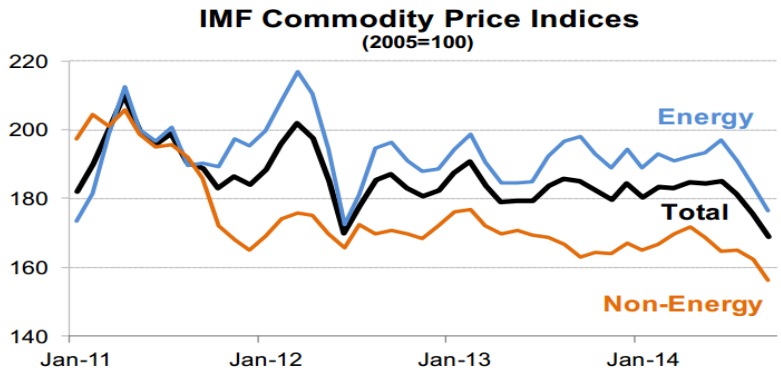

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الآفاق المستقبلية للاقتصاد العالمي، أكتوبر 2014

ومن التحولات الهامة الأخرى التي شهدها مسار التجارة العالمية خلال العقد الأخير كان اتجاهها نحو الدول النامية. وبحسب بيانات خريطة التجارة الصادرة عن مركز التجارة الدولية، زادت حصة الدول النامية في الصادرات العالمية من 32% في عام 2001 إلى 47.1% في عام 2013. وقد ساهمت الزيادة الملحوظة في صادرات البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، فضلاً عن ارتفاع أسعار السلع، في هذه الزيادة. وتشير التقديرات إلى أن حصة الدول النامية من حجم التجارة العالمية ستستمر في الزيادة خلال العقود المقبلة.

شكل 3: قيمة الصادرات الحقيقية بالمليار دولار أمريكي

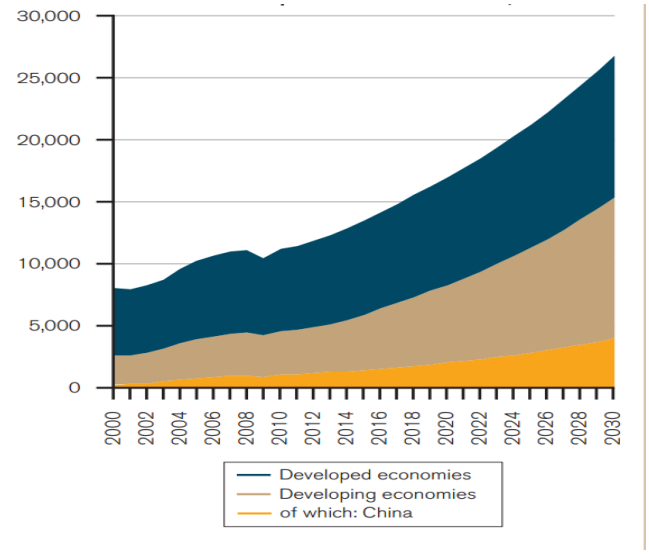

المصدر: منظمة التجارة العالمية، تقرير التجارة العالمية، 2013

والجدير بالذكر أن هناك العديد من التطورات الهامة التي شهدتها ساحة تعزيز التجارة العالمية خلال عامي 2013 و2014. وقد وصلت المفاوضات التجارية إلى مرحلة مهمة عام 2013 من خلال عقد اتفاقية "حزمة بالي"، التي اشتملت على مجموعة منتقاة من القضايا التي تناولتها مفاوضات جولة الدوحة. اتفق الوزراء على هذه الحزمة مع نهاية مؤتمر منظمة التجارة العالمية الوزاري التاسع، الذي عقد في بالي في ديسمبر/ كانون الأول 2013، وتشتمل الحزمة على عشرة قرارات وإعلانات وزراية تتناول قضايا تسهيل التجارة والزراعة والتنمية. ومن أهم عناصر حزمة بالي اتفاقية تسهيل التجارة، التي تهدف إلى تبسيط التجارة من خلال القضاء على "الروتين" وتبسيط الإجراءات الجمركية، كما تحتوي على أحكام خاصة للبلدان النامية لمساعدتها على تنفيذ الاتفاقية. وتُقدر الفوائد التي ستعود على الاقتصاد العالمي بما يتراوح بين 400 مليار و1 تريليون دولار أمريكي (التقرير السنوي لمنظمة التجارة العالمية، 2014.)

ومن التطورات الكبرى التي ظهرت حديثًا على أجندة التجارة الدولية تقديم ما يُطلق عليه كبرى اتفاقيات التجارة الحرة، وتجدر هنا الإشارة إلى اثنتين من هذه الاتفاقيات. بدأت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي في الأصل في صورة منطقة للتجارة الحرة بين أربع دول، هي: بروناي، وتشيلي، ونيوزيلاندا، وسنغافورة، وأصبحت الآن تضم ثمانية بلدان أخرى، هي: الولايات المتحدة الأمريكية واستراليا وكندا واليابان وماليزيا والمكسيك وبيرو وفيتنام، مع احتمالية انضمام كوريا الجنوبية إلى المجموعة. وتهدف اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي إلى تحقيق تحرير موسع للسلع والخدمات، وتستلزم تغطية شاملة لتجارة الخدمات والاستثمار، والمشتريات الحكومية، والتدابير غير الجمركية، والقضايا التنظيمية الأخرى. ومن المحتمل أن تؤثر هذه الشراكة بقوة على حركة التجارة العالمية، وذلك نظرًا لأن حجم التبادل التجاري بين الشركاء قد وصل إلى ما يزيد على 2 تريليون دولار في عام 2012 (المنتدى الاقتصادي العالمي، 2014).

كانت مفاوضات شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي، التي أطلقت في يونيو/ حزيران 2013، تهدف إلى عقد اتفاقية بعيدة المدى بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مع التركيز على تحرير التجارة والحواجز فيما وراء الحدود، وغيرها من الحواجز غير الجمركية. وتشير التقديرات إلى أن المكاسب الأكثر أهمية التي ستفضي إليها شراكة التجارة والاستثمار عبر الأطلسي ستأتي من خلال القضاء على التدابير غير الجمركية، والمواءمة بين اللوائح القياسية. ولاريب أن تنفيذ هاتين الاتفاقيتين الكبريين لمناطق التجارة الحرة سيكون له عميق الأثر على التجارة العالمية.

الاتجاهات الحديثة في الحركة التجارية للدول الأعضاء، والتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

شهد إجمالي حركة التجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ثابتة على مدى العقد الماضي. ومع ذلك، ففي عام 2009، وبالتوازي مع انخفاض حجم حركة التجارة العالمية، انخفض إجمالي حجم التجارة الخاص بالبلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 27% مقارنة بالعام السالف. وكان انخفاض حجم صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي أكثر حدة، إذ نجم ذلك عن تراجع الطلب على النفط من جانب الاقتصادات الكبرى. ونتيجة لانتعاش الطلب العالمي وارتفاع أسعار النفط والسلع، سجلت إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي زيادة قدرها 26.9% خلال عام 2010، و29.9% خلال عام 2011. وعلى غرار ذلك، ظل إجمالي حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي يرتفع ارتفاعاً طفيفاً بنسبة 5.2% خلال عام 2012، وذلك جراء انخفاض أسعار السلع غير النفطية، والتداعيات السلبية لأزمة الديون الأوروبية، وتزايد المخاطر الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وعلى الجانب الآخر، انخفض إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي بنسبة 3.2% في عام 2013، ونتج ذلك في الأساس عن ضعف الطلب العالمي وانخفاض أسعار البضائع.

وتبقى هناك سمتان تشكلان خطراً على إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي في المستقبل؛ الخطر الأول هو الدور المهيمن الذي يلعبه الوقود المعدني في الصادرات، إذ بلغ نصيب الوقود المعدني في إجمالي صادرات منظمة التعاون الإسلامي 61.8% خلال عام 2013 (المركز الإسلامي لتنمية التجارة، 2014)؛ ولذا فإن تذبذب أسعار النفط يشكل خطراً كبيراً بالنسبة لتلك الدول. والخطر الثاني هو أن نصيب الدول العشرة صاحبة الحجم الأكبر في التبادل التجاري داخل منظمة التعاون الإسلامي بلغ 77% من إجمالي حجم تجارة المنظمة مع العالم خلال عام 2013، وهذا ما يعني أن حجم التجارة الخارجية لمعظم الدول الأعضاء محدود، وأنها تعتمد بقدر كبير على تصدير القليل من السلع؛ وبالتالي، نجد أن مساهمة هذه الدول في زيادة حجم التجارة لمنظمة التعاون الإسلامي محدودة للغاية. ويتسم إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي بكونها أكثر تنوعاً من صادراتها، إلا أن أكبر عشر دول من البلدان الأعضاء مازالت تحافظ على أكبر نصيب من إجمالي واردات منظمة التعاون الإسلامي.

المستجدات في مجال التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي

على الرغم من ضخامة إمكاناتها، تتخلف حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي كثيراً عن المستوى المرغوب تحقيقه، وذلك جراء العديد من المشكلات الهيكلية الرئيسية. وثمة عوامل رئيسية لا تعوق عملية التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي فحسب، بل وأيضاً مسار النمو الاقتصادي المستدام، وهي: ارتفاع معدلات التعريفات الجمركية، والحواجز التجارية غير الجمركية، وارتفاع تكاليف النقل، وعدم كفاية الموارد المالية، وبدائية نظم الدفع والأنظمة المصرفية، وعدم تنوع الهياكل الاقتصادية، والاختلافات بين المعايير والمقاييس الفنية، والإجراءات الجمركية المرهقة، وصعوبة استخراج تأشيرات السفر لرجال الأعمال.

وبالرغم من هذه التحديات، فقد أظهرت حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي زيادة ملحوظة خلال الأعوام الأخيرة، ساهم فيها بشكل كبير ارتفاع أسعار السلع، والزيادة الملحوظة في حركة التجارة لأكبر عشر دول من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وبحسب المركز الإسلامي لتنمية التجارة، بلغت نسبة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 18.47% خلال عام 2013. ويوضح الشكل 3 أدناه اتجاهات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي خلال العقدين الماضيين. ومن ناحية أخرى، يوضح التحليل المتعمق للتجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أن الدول العشرة صاحبة أكبر نصيب في حجم تجارة منظمة التعاون الإسلامي ما زالت تمثل جزءاً أساسياً من حركة

التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، حيث بلغ نصيبها 71% من إجمالي حجم التجارة البينية خلال عام 2012.

شكل 3: تطورات حركة التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي 1990-2013 (مليار دولار أمريكي)

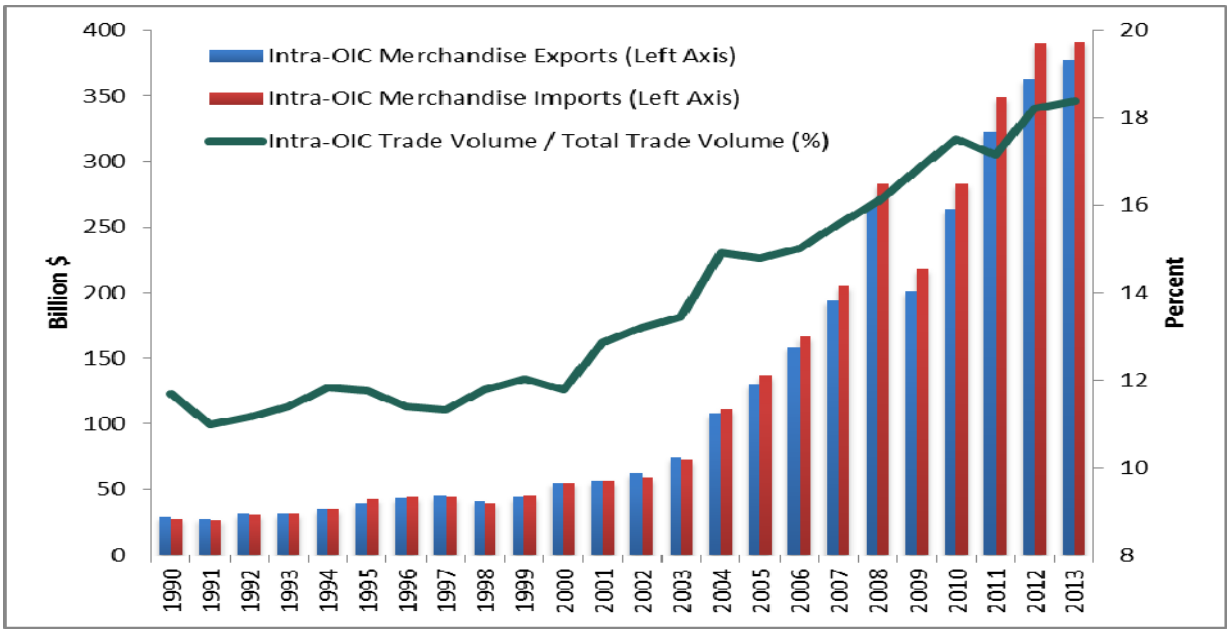

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة ومركز أنقرة

التعاون في مجال التجارة تحت مظلة الكومسيك

لطالما كان تعزيز التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي أحد الأهداف الأساسية للكومسيك. فمنذ عام 1984، استهلت الكومسيك العديد من البرامج والمشروعات بغية تعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي. ومن بين هذه البرامج والأنشطة الهامة التي بادرت الكومسيك بها من أجل زيادة حجم التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي يأتي نظام الأفضليات التجارية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ومختلف آليات التمويل التجاري وائتمان الصادرات داخل مجموعة البنك الإسلامي للتنمية مثل برنامج تمويل الصادرات والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار وائتمان الصادرات، والخريطة الاسترشادية الخاصة بتعزيز التجارة البينية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والمعارض التجارية، وإضفاء الصبغة المؤسسية على معهد التوحيد القياسي والمعايير للبلدان الإسلامية، والمساعدة الفنية المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية.

ولا يزال تنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، أحد أهم مشروعات الكومسيك، معلقاً؛ وبغية تنفيذه، ينبغي استيفاء ما لا يقل عن 10 دول من الدول الأعضاء لشرطين معًا، ألا وهما التصديق على الاتفاقيات الثلاثة لنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وتقديم قائمة الامتيازات إلى الأمانة العامة للجنة المفاوضات التجارية. وحتى الآن، استطاعت 11 دولة من الدول الأعضاء أن تفي بهذين الشرطين، منها 5 دول من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان، والبحرين، والمملكة العربية السعودية). وللدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي اتحاد جمركي يُلزمها باستيفاء الشرطين سالفي الذكر. وبالنيابة عن دولها الستة الأعضاء، قامت الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي بتقديم قوائم الامتياز الخاصة بها؛ إلا أن الكويت لم تستكمل بعد عملية المصادقة على الاتفاقيات. وحتى يمكن إدخال نظام الأفضليات التجارية حيز النفاذ داخل دول مجلس التعاون الخليجي، ينبغي أن تستكمل الكويت عملية المصادقة على كل من بروتوكول خطة التعريفة التفضيلية الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (بريتاس)، وقواعد المنشأ. ولم تدخر الكومسيك جهداً من أجل الإسراع بتنفيذ اتفاقية نظام الأفضليات التجارية.

وقد أدخلت استراتيجية الكومسيك، التي تم اعتمادها في عام 2012، ديناميكية جديدة على جهود التعاون في مجال التجارة التي تقام تحت مظلة الكومسيك. فوفقاً للاستراتيجية، من شأن جهود التعاون أن تركز على المشكلات الهيكلية التي تحول دون الدفع قدماً بحركة التجارة بين الدول الأعضاء وسائر العالم. في هذا الصدد، حددت استراتيجية الكومسيك أربعة مجالات ذات مردود، ألا وهي: تحرير التجارة، وتسهيل التجارة، وتمويل التجارة، وتشجيع التجارة.

ومن أجل الإسهام في التصدي للمعوقات التي تتم مواجهتها في تلك المجالات الأربعة، استقدمت الاستراتيجية أداتين جديدتين للتنفيذ، تتمثلان في فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة، وإدارة دورة المشروع. ويحرص فريق العمل المعني بالتجارة على الاجتماع بشكل منتظم (مرتان كل عام) بمشاركة الخبراء الفنيين من الدول الأعضاء لتحديد المشكلات المشتركة، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، ومناقشة الخيارات السياسية للتغلب على المشكلات. فضلاً عن ذلك، تتيح اجتماعات فريق العمل المعني بالتجارة الفرصة أمام الدول الأعضاء لمناقشة أحدث التطورات التجارية على الساحة العالمية وتداعياتها المحتملة على اقتصاداتها.

ومنذ نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عقد فريق العمل المعني بالتجارة أربعة اجتماعات، تركز الاهتمام في كل منها على موضوع معين تم تحديده بواسطة استبيان تم توزيعه على الدول الأعضاء في شهر يونيو/حزيران 2013.

وقد انعقد الاجتماع الثالث لفريق العمل في 27 فبراير/شباط، 2014، في أنقرة، تحت عنوان "تيسير التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي: تحسين كفاءة الإجراءات الجمركية داخل الدول الأعضاء"، حيث ناقشت الدول الأعضاء خبراتها، وإنجازاتها، والتحديات التي صادفتها بالنسبة للإجراءات الجمركية.

وانعقد الاجتماع الرابع لفريق العمل المعني بالتجارة في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2014، بأنقرة، تحت عنوان "اتفاقيات الأفضليات التجارية وجهود تحرير التجارة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، مع التركيز الخاص على نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي". وناقش المشاركون في الاجتماع المستوى الحالي لتحرير التجارة في منطقة منظمة التعاون الإسلامي، والتأثير المحتمل لاتفاقيات الأفضليات التجارية، مع التركيز على نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي. وانتهى الاجتماع إلى مجموعة من النصائح المتعلقة بالسياسات لتمكين البلدان الأعضاء من الاستفادة من الجهود المستمرة لتحرير التجارة وتعزيز التعاون التجاري فيما بين الدول الأعضاء. وفي هذا الصدد، كانت النصائح المتعلقة بالسياسات تتمثل في بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقيات التجارة التفضيلية، وتجهيز الساحة لتنفيذ نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، ورفع الوعي بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

ومن المقرر عقد الاجتماع الخامس لفريق العمل المعني بالتجارة في 26 مارس/ آذار 2015، تحت عنوان "الارتقاء بدور بنك اعتمادات التصدير (بنك أكسيم) في الدول الأعضاء لزيادة صادرتها"، بينما يتناول الاجتماع السادس لفريق العمل المعني بالتجارة، المقرر عقده في 17 سبتمبر/ أيلول 2015، موضوع "تأسيس هيئات فعالة لتيسير التجارة في البلدان الأعضاء في الكومسيك". ووفق ما هو معتاد، من المقرر عقد اجتماعي فريق العمل المعني بالتجارة في أنقرة، تركيا.
وتتوفر معلومات مفصلة عن النتائج التي أحرزها فريق عمل الكومسيك المعني بالتجارة على الموقع الإلكتروني للكومسيك (www.comcec.org)

أما الآلية التنفيذية الثانية التي قدمتها استراتيجية الكومسيك، فهي إدارة دورة المشروع. فمن خلال إدارة دورة المشروع، يقدم مكتب تنسيق الكومسيك منحاً للمشروعات المختارة التي تقدمها الدول الأعضاء ممن سجلوا في فريق العمل المعني بالتجارة. ومن المقرر أن يمول مكتب تنسيق الكومسيك خمسة مشروعات من مشروعات التعاون التجاري التي قدمتها الدول الأعضاء والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، وذلك في عام 2014. وبهدف الإسهام في عملية تنفيذ استراتيجية الكومسيك، تنظم المؤسسات ذات الصلة التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي أنشطة تعاونية، وترفع قائمة بها إلى الكومسيك في دوراتها.

وبغية إطلاق برامج لتبادل الخبرات وأخرى لبناء القدرات بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات الصلة والمؤسسات التابعة لمنظمة التعاون الإسلامي يهدف مكتب تنسيق الكومسيك إلى مساعدة الدول الأعضاء على تلبية احتياجاتها في مجال التجارة. في هذا الإطار، أرسل مكتب تنسيق الكومسيك للبلدان الأعضاء استبيانًا تفصيليًا لحصر القدرات يشمل 35 موضوع متعلق بالتجارة، وطلبت من الدول تحديد المجالات التي ترغب في تقديم المساعدة التقنية أو المساعدة على بناء القدرات فيها.

الدول الأعضاء التي وقعت / صادقت على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي *(حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2014)*							
رقم	**الدول الأعضاء**	**اتفاقية الإطار**		**بريتاس**		**قواعد المنشأ الخاصة بنظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي**	**تسليم قوائم الامتياز**
		التوقيع	**المصادقة**	**التوقيع**	**المصادقة**	**التوقيع**	**المصادقة**	
1	**البحرين**	√	√	√	√	√	√	√
2	**بنغلاديش**	√	√	√	√	√	√	√
3	بنين	√	---	√	---	√	---	
4	بوركينا فاسو	√	---	√	---	√	---	
5	الكاميرون	√	√	√	---	√	---	
6	تشاد	√	---	---	----	---	---	
7	جزر القمر	√	---	√	---	√	---	
8	كوت ديفوار	√	---	√	---	√	---	
9	جيبوتي	√	√	√	---	√	---	
10	مصر	√	√	√	---	---	---	
11	الجابون	√	√	---	---	---	---	

12	جامبيا	√	√	√	√	√	√	
13	غينيا	√	√	√	---	√	---	
14	غينيا بيساو	√	---	√	---	√	---	
15	اندونيسيا	√	√	√	---	√	---	
16	إيران	√	√	√	√	√	√	
17	العراق	√	√	---	---	---	---	
18	**الأردن**	√	√	√	√	√	√	√
19	الكويت	√	√	√	---	√	---	√*
20	لبنان	√	√	---	---	---	---	
21	ليبيا	√	√	---	---	---	---	
22	**ماليزيا**	√	√	√	√	√	√	√
23	المالديف	√	√	---	---	---	---	
24	موريتانيا	√	---	√	---	√	---	
25	**المغرب**	√	√	√	√	√	√	√
26	النيجر	---	---	√	---	√	---	
27	نيجيريا	√	---	√	---	√	---	
28	**عمان**	√	√	√	√	√	√	√
29	**باكستان**	√	√	√	√	√	√	√
30	فلسطين	√	√	√	√	√	√	
31	**قطر**	√	√	√	√	√	√	√
32	**المملكة العربية السعودية**	√	√	√	√	√	√	√
33	السنغال	√	√	---	---	---	---	
34	سيرا ليون	√	---	√	---	√	---	
35	الصومال	√	√	√	√	√	√	
36	السودان	√	---	√	---	√	---	
37	**سوريا**	√	√	√	√	√	√	√**
38	تونس	√	√	√	---	√	---	
39	**تركيا**	√	√	√	√	√	√	√
40	**الإمارات العربية المتحدة**	√	√	√	√	√	√	√
41	أوغندا	√	√	---	---	---	---	
		40	**30**	**33**	**16**	**32**	**16**	**13**

* لم تصادق دولة الكويت بعد على اتفاقيات نظام الأفضليات التجارية فيما بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي.

** تم تعليق عضوية الجمهورية العربية السورية خلال الدورة الاستثنائية الرابعة لمؤتمر القمة الإسلامي لمنظمة التعاون الإسلامي.